

الدليل الصحفي

لتغطية قضايا التعددية الجنسية والجندرية

إعداد: عمر الخطيب



الدليل الصحفي لتغطية قضايا التعددية الجنسية والجندرية

إعداد: عمر الخطيب



أيلول 2017

6	مقدمة
8	أ. لماذا أهتمّ بقراءة الدليل؟
8	ب. ما هي قضايا التعدّدية الجنسيّة والجنديّة؟
9	ج. واقع تغطية قضايا التعدّدية الجنسيّة والجنديّة في الإعلام المحليّ الفلسطينيّ.
10	د. كيف نستخدم هذا الدليل؟
13	1. الجزء الأوّل: الأخلاق الإعلاميّة وتغطية قضايا التعدّدية الجنسيّة والجنديّة
14	1.1. مخاطر الاستهتار بالأخلاق الإعلاميّة وعدم التمسك بها.
15	1.2. العوامل التي تمنع تغطية قضايا التعدّدية الجنسيّة والجنديّة.
16	1.3. المبادئ المهنيّة الأساسيّة والأوليّة.
16	1.4. أهقيّة تغطية قضايا التعدّدية الجنسيّة والجنديّة.
19	2. الجزء الثاني: معلومات أساسيّة حول قضايا التعدّدية الجنسيّة والجنديّة
26	3. الجزء الثالث: إرشادات للعمل: اللغة: الصورة: الخطاب
26	3.1. الامتناع عن تعزيز الخرافات والصور النمطيّة تجاه قضايا التعدّدية الجنسيّة والجنديّة.
27	3.2. الخطاب المطروح والصورة المعروضة لقضايا التعدّدية الجنسيّة والجنديّة.
30	3.3. تغطية قضايا العنف القائم على الخلفيّة الجنسيّة والجنديّة للأشخاص.
31	3.4. التغطية الوديّة والحساسة لقضايا متحوّلي النوع الاجتماعيّ والجنس.
32	3.5. تركيز للمصطلحات والمفاهيم.
35	3.6. مداخل مختلفة لتغطية قضايا التعدّدية الجنسيّة والجنديّة.
38	خاتمة

مبدأ عمل القوس الأساسي هو التراكمية والتغيير المجتمعي الجذري، وعليه فإن نشاطاتنا ومشاريعنا في القوس تأتي ليكفل بعضها البعض وتحقق التغيير والإثر المطلوب، تماقا كما هو الشأن مع هذا الدليل الذي جاء بناءً على جهود سابقة من الأحداث والنقاشات والتدريبات، حتى وصلنا إلى ضرورة إعداد هذا الدليل، وبدأنا بالعمل عليه لإخراجه إلى النور.

بدأ ذلك من خلال بحثٍ أَعَدَّه القوس عام 2013 بعنوان "مواقف مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من الحقوق الجنسية والجسدية"²، إذ استطلع آراء المجتمع المدني بشأن هذه الحقوق، وكان من أهم توصياته ضرورة تواصل القوس مع وسائل الإعلام لما لها من أهمية وتأثير. باشرنا في القوس العمل في هذا المجال بناءً على هذه التوصيات، وذلك من خلال بحث ميداني آخر أجري عام 2016 بعنوان "مواقف وتحولات في الإعلام المحلي الفلسطيني من التعددية الجنسية والجندرية"³، وشكّل فقرة نوعية في عمل القوس وتعامله مع الإعلام.

خرج هذا الأخير باستنتاجات وتوصيات عدة، كان أهمها ضرورة تزويد الإعلاميين بالمواد والمعرفة المطلوبة حول قضايا التعددية الجنسية والجندرية، على شكل تشبيك مع مؤسسات ووسائل إعلام، أو على شكل تدريبات وورشات لصحافيين وصحافيات، وهو ما حصل فعلاً على مدار العام الماضي، حتى إخراج هذا الدليل لتتكامل به الجهود التي يقوم بها القوس في هذا الصدد.

الهدف الأساسي لهذا الدليل هو أن يشكّل مرجعاً موثوقاً ومعتمداً للصحافيين عند تغطية قضايا تتعلق بالتعددية الجنسية والجندرية في المجتمع الفلسطيني، من خلال ما يوفره من معلومات وأدوات مهنية للتعامل مع الموضوع إعلامياً؛ وبخاصة في ظل النقص الهائل في المعلومات في ما يخص هذه القضايا، ما لا يدفعنا للدهشة أن يكون هذا الدليل هو الأول من نوعه في فلسطين.

أعدّ هذا الدليل ليخدم الصحافيين والصحافيات الغيورين، والطامحين إلى إعلام أكثر جودة ومهنية، في حقلي الصحافة المكتوبة والإذاعية والمرئية على السواء، ويستفيد منه كذلك الإعلاميون بصورة عاقبة وطلبة الإعلام في الجامعات والمعاهد المختلفة، بالإضافة إلى الناشطين في مجال الإعلام الجديد.

مقدّمة

في المعتاد، يواجه الصحافيون والإعلاميون خلال عملهم مواقف وتحديات تضعهم في حيرة وارتباك؛ وذلك لقلة المعرفة في قضايا مجتمعية معينة، الأمر الذي يؤدي إلى تجاهل هذه القضايا أو تناولها تناولاً مخطوفاً، مثلما يحصل غالباً مع قضايا التعددية الجنسية والجندرية.

يقدم القوس هذا الدليل الصحفي لتغطية قضايا التعددية الجنسية والجندرية، وإن جرت العادة على أن تُصدر موادّ شبيهة هي المؤسسات والمعاهد الإعلامية التي تختص بالعمل الصحفي؛ لرفع مستوى الأداء الإعلامي والنهوض به، على اعتبار أنه محور عملها. فما الذي يدفع القوس لينتج دليلًا صحفيًا كالذي بين أيدينا؟

وللإجابة عن ذلك، نعرّفكم أولاً على القوس. هو مؤسسة مجتمعية من المثليين والمثليات ومتحوّلي النوع الاجتماعي وثنائيي الميول الجنسية وأصدقائهم وحلفائهم، ينشطون منذ ما يزيد عن الخمسة عشر عامًا في فلسطين المحتلة كافة، في قضايا التعددية الجنسية والجندرية، مستقيين مبادئهم من القيم التحررية والنسوية التي يحملونها، والعمل الميداني على أرض الواقع مع شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني¹.

بالتوازي مع عمل القوس مع أشخاص يعيشون تجارب جنسية وجندرية متنوّعة، من مثليين ومتحوّلين وثنائيي الميول الجنسية، نرتكز على العمل القاعدي والجماهيري مع مختلف فئات ومؤسسات المجتمع، وذلك من أجل مجتمع يحترم ويدوّت الاختلاف والتعددية الجنسية والجندرية، بدءاً من الأفراد حتى مؤسسات المجتمع الكبيرة والمؤثرة كالمنظمة الإعلامية.

2 هفت زعيبي، 2013، مواقف مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من الحقوق الجنسية والجسدية، القوس للتعددية الجنسية والجندرية في المجتمع الفلسطيني.

3 مطاس، شحادة، 2016، مواقف وتحولات في الإعلام المحلي الفلسطيني من التعددية الجنسية والجندرية، القوس للتعددية الجنسية والجندرية في المجتمع الفلسطيني.

التعددية الجنسية والجنسية تشمل الطيف الواسع والمتنوع من التجارب الشخصية في ما يخص هوية الفرد الجنسية⁴ بكل ما يشملها من ميول جنسية وجنس بيولوجي وهوية جنسية وغير ذلك، بعيداً عن الثنائيات القطبية التي يضعها المجتمع ويرسخها باعتبارها "السائد" و "الطبيعي" (نحو: ذكر - أنثى؛ رجل - امرأة؛ مغاير - مثلي)، ويقوم بقمع كل من يخرج عن هذه الثنائيات، من خلال آليات مختلفة واعية وغير واعية، تشمل مختلف أشكال الإقصاء والتهميش والإنكار؛ محافظاً على المعايير التي شكّلها بفعل بنى القوة والسلطة في داخله.

جميع هذه التجارب لهؤلاء الأشخاص، وما يرتبط بها من علاقات ومشاعر وسلوكيات، وحتى العنف والتنظيم السياسي والاجتماعي والجدل المجتمعي وغيرها الكثير من القضايا المتعلقة، تقع ضمن قضايا التعددية الجنسية والجنسية -على الأقل في هذا الدليل لمعرفة حدود استخدامه.

واقع تغطية قضايا التعددية الجنسية والجنسية في الإعلام المحلي الفلسطيني

إنتاج دليل صحفي لتغطية قضايا التعددية الجنسية والجنسية يحمل بحد ذاته افتراضاً ما، ولا سيما في كيفية عمل القوس، ألا وهو أنّ هناك حاجة ماسة إلى هذا الدليل.

تعتبر بيئة العمل الإعلامي الفلسطيني في غاية التعقيد والإشكالية، من ناحية تعدد خلفيات الوسائل الإعلامية وأهدافها، والصعوبات الكبيرة التي تواجهها لصعوبة العمل على الأرض، والتشتت والتشرد الذي تعاني منه؛ في ظلّ الواقع الاستعماري، إضافة إلى النقص في الموارد والمصادر والمهارات والتدريب في كثير من الأحيان.

ما سبق، بمجمعه، يحول دون وجود معايير وأسس عمل إعلامي واضحة ومهنية؛ فعلى سبيل المثال، تغيب أسس تحرير راسخة وعميقة عن معظم المؤسسات الصحفية، وهذا ما يجعل عملها أشبه بالعشوائي والمزاجي، وينعكس ذلك بطبيعة الحال على تغطية قضايا التعددية الجنسية والجنسية كغيرها من القضايا، فيجعلها تقع في حيز الارتجال والعشوائية هي كذلك، وهذا ما خرج به بحث القوس السابق الذّكر (مواقف وتحولات في الإعلام المحلي الفلسطيني من التعددية الجنسية والجنسية).

رمى البحث المذكور إلى رصد تعامل الإعلام الفلسطيني مع قضايا التعددية الجنسية

4 في الجزء الثالث، تجد ما هو أكثر حول الهوية الجنسية.

لماذا أهتم بقراءة الدليل؟

من الشرعيّ، بل من المهمّ، لنا بوصفنا صحافيين أو طلبة صحافة أو ناشطين في المجال الإعلاميّ، التساؤل حول أهقيّة قراءة هذا الدليل والمفهم منه.

لا يختلف اثنان أنّ هناك حاجة دائمة لدى الصحافيين والإعلاميين أن يتزوّدوا بقراءات وتدريبات تخصّ مجال عملهم وتساعدهم في تطوير قدراتهم المهنية، كجزء من السيرة الطبيعية للتطور وممارسة المهنة. تشكّل الصفحات التي بين أيدينا أول دليل متخصص ومهنيّ للصحافيين والإعلاميين الفلسطينيين يتناول التغطية الإعلامية لقضايا التعددية الجنسية والجنسية، وذلك على نحو مباشر وسلس وبسيط، ولا سيما أنّ هذا الموضوع يدرج -في الغالب- ضمن المحرّمات التي لا يجري التحدّث عنها وتناولها، وإن جرى ذلك فعلاً، فبطريقة غير موفقة في أغلب الأحيان.

هذا الدليل هو نتاج مجموعة فلسطينية ناشطة ومختصة في الموضوع، كما هو الحال في العمل البحثي والإعلامي حول الموضوع، وهو وليد سيروية طويلة من المقابلات، والنقاشات، واللقاءات مع صحافيين وغيرهم، وهو ما يعطي الدليل مصداقية وصلابة.

ماذا نقصد بقضايا التعددية الجنسية والجنسية؟ ما هي المصطلحات الصحيحة التي يجب أن نستخدمها؟ ماذا تقول الأبحاث والدراسات في هذا الخصوص؟ كيف نستطيع تناول هذه القضايا وتغطيتها على نحو علميّ ومهنيّ؟ كيف يستطيع هذا الدليل مساعدتي بصورة عملية في إعداد موادّ صحفية ومضامين إعلامية؟ كلّ هذه الأسئلة وغيرها يمكن العثور على إجابات لها بين طيّات هذا الكتيب.

ما هي قضايا التعددية الجنسية والجنسية؟

مفهوم "التعددية الجنسية والجنسية" من أكثر المفاهيم تكراراً في هذا الدليل، أو بالأحرى أكثر المفاهيم حضوراً وتكراراً في مُجمل عمل القوس، وهو ليس بالأمر الغريب -إذ هو محور عملنا ونشاطنا.

ما تخطر على بال القراء -حتى أقلّ القراء امتلاكاً للمعلومات حول الموضوع- عند المرور على هذا المفهوم، هي القضايا التي تتعلّق بالمثلثيين والمثليّين ومتحوّلي النوع الاجتماعيّ والثنائيّ الميول الجنسية، وهو ليس بالأمر المخطوء إلّا أنّه يشمل أبعاداً أوسع وأشمل.

أرضية إعلامية ثابتة.

أما الجزء الثاني، فهو البئر التي توقّر للصحافيّ زبدة المعلومات حول الموضوع المطروح، كي ينهل منه كلّما احتاج أن يتأكد أو يستوضح معلومة أو أمرًا ما. إنّ هذه المعلومات هي خلاصة سنوات عديدة من العمل مع الناس، والبحث، والتدريب، وهي مدخل معرفي مهم جدًا لأيّ شخص يريد الكتابة حول الموضوع، أو تشكيل صورة أو فهمًا أعمق له.

أما الجزء الثالث، فهو الترجمة العملية لما سبق، إذ يحتوي على الإرشادات والمعلومات الأساسية المطلوبة أثناء الممارسة، سواء أكان ذلك في التحرير، أم في الصياغة، أم في إجراء المقابلات، وبالأساس هو مدخل لأفكار في طرح هذه القضايا. بالإمكان أن يرافق هذا الجزء الصحافيّ/ة طوال عملية إنتاج المادة الصحفية بمختلف أنواعها، بحيث يشكّل هو بحدّ ذاته المحرّر أو المدقّق للصحافيّ.

أما في ما يتعلّق بكيفية التعامل مع الدليل واستخدامه، فمن المفضل المرور بعمق على الدليل بترتيبه المعروض عند أوّل قراءة له، فيأخذ القارئ صورة عاكة عنه وعن الموضوع. أما أثناء العمل لاحقًا والحاجة إلى الدليل في عملية التغطية، فيمكن الرجوع إلى النقاط التي يحتاجها الصحافيّ في العمل على نحو مباشر، على اعتبار أنّه قد شكّل صورة وافية عن الموضوع مسبقًا. على سبيل المثال، إن كانت المادة قيد العمل تتناول قضايا المتحولين جنسيًا، فمن الممكن التوجّه فورًا إلى القسم المختصّ بهذه التغطية، وهكذا...

لا يستهدف هذا الدليل الصحافيّين على نحو فرديّ أو مستقلّ فقط، بل قد تستفيد منه مؤسّسات ووكالات وضخف أكملها، من خلال خلق نقاشات حوله وحول الموضوع بعاقبة. يمكن أن يشكّل الدليل مرجعًا أو مساعدًا لهيئات التحرير من خلال الاستعانة به عند تغطية قضية مرتبطة، أو حتّى بإدراجه ضمن سياساتها التحريرية، ولا سيّما في ما يتعلّق بسياسات العرض والخطاب واللغة الواردة في الجزء الرابع من الدليل.

أما بخصوص استخدامه لأغراض تعليمية، فنحن في القوس نرحّب كلّ الترحيب بنقل المعرفة الكائنة بين دقّتيّ هذا الكُتيب لصحافيّ المستقل، مقلّ سينتسّمون زمام الصحافة والمشهد الإعلاميّ لاحقًا. من الفعاليّة والعملية إدراج هذا الدليل كقراءة أو حتّى نشاط خارجيّ- في مساقات إعلامية جامعية، ولا سيّما تلك ذات الصلة، كالإعلام والنوع الاجتماعيّ، أو الإعلام والمجتمع، أو مختبرات الصحافة. وإن لم تتوافر الإمكانيّة ليكون فعلاً مرجعاً معرفياً ومهاراتياً، يمكن أن يكون فرصة للخوض في نقاشات حول الموضوع كمسألة إعلامية أو تحدّي إعلاميّ.

يفترض لهذا الدليل أن يحيط بموضوع العمل الصحافيّ تجاه قضايا التعددية الجنسية والجنسية بكلّ جوانبه، إلّا أنّ ذلك لا يعني عدم وجود المزيد من التساؤلات

والجنسية، حول حجم التغطية ومضمونها، إضافة إلى تتبّع التغييرات والتطوّرات في هذا المجال، وبخاصّة في السنوات الأخيرة التي تقدّم فيها عمل القوس تقدّمًا كبيرًا، وتناول الصعوبات التي يعاني منها الصحافيّات والصحافيّون لتغطية هذه القضايا حسب ما يروّون هم بأنفسهم.

اعتمدت الدراسة أسلوبَي البحث الكميّ والكيفيّ؛ وذلك من خلال التحليل الإحصائيّ للحضور الإعلاميّ لهذه القضايا في وسائل الإعلام المختلفة التي بلغت ثمانين وسائل إعلام من الأراضي المحتلة عام 1948، وستّ وسائل إعلام من الأراضي المحتلة عام 1967 ما بين صحف ومجلاّت ومواقع إلكترونية. لم يكتفِ البحث بذلك، بل اعتمد أسلوب البحث الكيفيّ أيضًا من خلال تقنيّة المقابلات مع عيّنة من الصحافيّات والصحافيّين من فلسطين المحتلة كافة.

خرج البحث بنتيجة ففأها وجود تخبّط إعلاميّ وغياب سياسات تحرير واضحة تجاه هذه المواضيع، ومن ثمّ خرج بتوصيات تتعلّق بتوفير أدوات مهنية ومعرفية وإرشاد للتعامل مع هذه المواضيع، على المستوى الفرديّ، أو على مستوى وسائل الإعلام، أو بالصفة الأوسع التي تتمثّل بالخطاب الإعلاميّ العامّ السائد. ويُعدّ إنتاج هذا الدليل إحدى ترجمات هذه التوصيات التي جاء بها البحث.

يجدر القول كذلك إنّ النظر بعين نقدية للأداء الإعلاميّ إلى هذه القضايا لا يعني بتاتاً انعدام وجود تغطية، بل ثقة تغطية إيجابية لها في الكثير من الحالات. فالمواقف تجاه هذه القضايا، وترجمتها المهنية في الأداء الصحافيّ، تتنوّع وتختلف بدرجة كبيرة، سواء أكان ذلك بين الصحافيّين أنفسهم، أم بين الوكالات والمؤسّسات الإعلامية. بيد أنّ المطلوب الآن هو رفع سقف التغطية والأداء الصحافيّ لهذه القضايا على نحو ثابت وواضح وطريقة تشاؤكية؛ أي بتضافر جهود القوس والمؤسّسات الإعلامية معاً، مستفيدين من خبرات بعضهم، كلّ في مجاله، دون إملاء ولا استعلاء من طرف تجاه آخر، للوصول في نهاية الأمر إلى إعلام مهنيّ وجادّ وتقدّميّ، يخدم مجتمعًا يذوّت التعددية والاختلاف، ويحترمهما.

كيف نستخدم هذا الدليل؟

يتكوّن هذا الدليل من ثلاثة أجزاء تسبقها مقدّمة، يبدأ الدليل بأرضية إعلامية عاكة حول الأخلاق الإعلامية والمبادئ المهنية، التي ارتأينا أن نفتتح بها على اعتبار أنّها موجّه العمل الإعلاميّ المهنيّ، والبداية بها سيضمن وقوف سائر أجزاء الدليل على

والاحتياجات والاستفسارات في ما يخص الموضوع. يفتح القوس أبوابه دائماً للإعلام للعمل بشراكة على هذه المواضيع، من حيث الاستشارة أو التطوير أو الاقتراحات، وكذلك كمرجع للمعلومات وللإستضافة عند الحاجة. يرحّب القوس دائماً بعزيم من العمل المشترك، والاقتراحات، وحتّى الورشات التدريبية المشتركة، لتطوير عمل جميع الأطراف.

من الجدير أن نُشير في ما يلي إلى مسألة تقنية تتعلّق بلغة الدليل. يُستخدم الدليل صيغة الفخاطب المذكّر (نحو "صحافيّ"، "صحافيّين")، إلّا أنّه بالطبع يقصد كلّ الأجناس، وما ذاك إلّا لتيسير العملية واختصارها، مع إدراكنا التام لذكورية اللغة كبنية وتكوين اجتماعي.

الجزء الأوّل:

الأخلاق الإعلامية وتغطية قضايا التعددية الجنسية والجنسانية

يحضر موضوع الأخلاق والمبادئ المهنية في العمل الصحفيّ منذ سنوات الدراسة الأولى للصحافة، ويرافق الصحفيين طيلة فترة عملهم في المجال. رافقت نشأة مفهوم أخلاقيات الصحافة نشأة الصحافة ذاتها منذ البداية، وكان ذلك دائماً موجّهاً لعمل الصحفيين، ولا سيّما في القضايا الحساسة والجدليّة، الواقعة ضمن نطاق المحرّمات في عالم السياسة والمجتمع.

تتمثّل الأخلاق الإعلامية بمجموعة من القيم والمبادئ الخلقية والسلوكية التي يلتزم بها الصحفي والمؤسسة الإعلامية أثناء ممارسة العمل. هذه القيم قد تكون عاقّة ومشاركة (كالصدق والنزاهة والتوازن)، وقد تكون خاصّة بالمجتمع أو المؤسسة أو الشخص.

من الممكن أن تظهر هذه الأخلاق والمبادئ في شروعات إعلامية أو موثيق شرف مكتوبة، تقرّها النقابات والاتّحادات والمؤسسات الإعلامية، إلّا أنّ الأهمّ من ذلك هو في أن تنبع بصورة رئيسية من الصحفيّ وضميره ومهنيّته، ولا سيّما عند انعدام وجود تقاليد وشروعات راسخة، وغياب قوّة تنفيذية وقانونية حقيقية، كما هو الحال في فلسطين.

إعطاء الاعتبار لموضوع الأخلاقيات الإعلامية ووضع نصب الأعين أمرٌ في غاية الأهمية عند التحدّث عن التغطية الصحفية لقضايا التعددية الجنسية والجنسانية؛ فهي التي تضمن تنزيه المهنة والمحافظة عليها، كما تحمي جمهور الصحافة والأشخاص الذين تعظي قضاياهم، كما تقمي من الوقوع في الزلّات والسقطات التي تؤدّي إلى تغطية سلبية وعنيفة ومحرّضة على الكراهية، أو عدم تغطية الموضوع وحجبه أساساً.



نلخص العوامل التي تمنع تغطية قضايا التعددية الجنسية والجنسية:

- المواقف والأحكام المسبقة التي يملكها الصحفي نفسه، وبالتالي تمنعه من تناول هذه القضايا، أو تناولها بصورة سلبية بل مسيئة في بعض الأحيان، هذه الفئات التي قد يحملها الصحفي تحول بينه وبين تناوله لهذه المواضيع، مغلبًا أهواءه وأحكامه المسبقة على العمل الصحفي.
- سياسات الوسيلة الإعلامية التي يعمل الصحفي لصالحها. يبقى الصحفي في هذه الحالة أسير هذه السياسات والقرارات التي قد يقف خلفها العديد من الأسباب، ومن بينها:
 - الارتباط بجهة سياسية أو ممول أو جماعة معينة تتحكم بتوجهات الوسيلة الإعلامية وتمنعها من تناول المواضيع المختلفة باستقلالية وحرية، والبقاء قيد توجهاتها ومعتقداتها.
 - الخوف من خسارة جمهور الوسيلة الإعلامية، بحجة أن هذه المواضيع حساسة، وبافتراض أن المجتمع لا يتقبلها ولا يريد التحدث فيها، فتبقى الوسيلة الإعلامية محصورة في حلقة مغلقة ضمن محاولاتها للهروب وتجذب المواضيع الجدلية.
 - هيمنة الشأن السياسي، وهي الذريعة التي قد تتخذها الوسيلة الإعلامية لإعطاء الأولوية للشؤون السياسية على حساب القضايا الأخرى، وبخاصة في حالتنا الفلسطينية حيث يطغى الجانب «الوطني» أو السياسي الإخباري على المشهد الإعلامي. لا يمكن -واقعيًا- تهميش جميع القضايا الاجتماعية والحياتية الهامة، هذا إن افترضنا أن قضايا التعددية الجنسية والجنسية ليست قضايا سياسية في ظلها أصلًا.
- الرقابة الذاتية، الرقابة التي يضعها الصحفي على نفسه قد تكون هي السبب الحقيقي الذي يمنع تغطية قضايا التعددية الجنسية والجنسية. كثيرًا ما يفترق الصحفي للخطوة أو المبادرة لتناول العديد من المواضيع لا لشيء إلا لأنه ينأى بنفسه عنها، وليس لأنه ثقة ما يمنع فعلًا.
- النقص في الكفاءة والقدرات، إذ يشمل ذلك نقضًا في المعلومات لدى الصحفي حول هذه المواضيع، والافتقار للمصادر، بل كذلك عدم معرفة طرق الصياغة والكتابة السليمة حول هذه المواضيع. لحسن الحظ، هذا السبب هو الأكثر سهولة وقابلية للتعامل، شريطة أن تتوفر الدافعية والنية لدى

ومن مخاطر الاستهتار بالأخلاق الإعلامية وعدم التمسك بها:

تبعية الصحافة والمؤسسات الإعلامية: التصاق الصحفي أو الجهة الإعلامية بجهة ما على نحو ينفني استقلاليتها يشكل تهديدًا كبيرًا لأخلاق المهنة. من البيهات أن الصحافة غير قائمة في فراغ، ومن المؤكد أنها تتبع لحزب سياسي أو مؤسسة أو ممول ما، إلا أن ذلك لا يعني التأثير على استقلاليتها وحريةها في تناول القضايا المختلفة.

الوقوع أسيرة للربح والشهرة: فقدان الأخلاقيات الإعلامية قد يفضي -في ما يفضي- إلى الانجرار خلف البحث عن المنفعة المادية والشهرة هدفًا أسمى وأعلى للعمل الصحفي. الطريق الأسهل لتحقيق ذلك هو التركيز على ما يمكن أن يُباع للجمهور لا ما يكون في مصلحتهم، وبالتالي تصبح المواد الفضائحية والتسويقية هي المادة الأساسية للصحافة. قد يكون الربح المادي أحد أهداف الصحافة الذي تحتاجه -في كثير من الأحيان- للاستمرار كمهنة أساسًا، إلا أن المهم هو عدم جعله أولوية يتنازل في سبيلها عن المبادئ والأخلاقيات الإعلامية.

عدم احترام القيم الإنسانية: ليس ثقة احترام للقيم الإنسانية عند فقدان الأخلاق الإنسانية، تلك التي تُترجم مهنيًا بأخلاق المهنة، وبالتالي إن غابت الأخيرة تصبح القيم الإنسانية أمرًا غير ذي أهمية. الأخلاقيات الإعلامية هي ما يضمن في نهاية المطاف الحفاظ على القيم الإنسانية الأولية المطلوبة في كل مهنة، وبالتالي عدم انتفاء قيم سامية كالعدل أو الحرية أو احترام الآخر.

غياب الموضوعية والتوازن: اختيار الجهة الإعلامية لما يحلو لها لتغطيته وإبرازه هو مشكلة أخلاقية بامتياز تتعلق بالثبات الحجب والإخفاء التي تتبعها وسائل الإعلام كجزء من آليات السيطرة داخل المجتمع أساسًا. نلاحظ ذلك في عدة أمور، ابتداءً من تجاهل أحداث وقضايا كبرى وعدم التركيز عليها، حتى إخفاء معلومات بسيطة قد تؤثر على تشكيل وعي الجمهور وآرائه تجاه المواضيع المختلفة.

لو نظرنا إلى الأسباب التي قد تؤدي إلى غياب موضوع التعددية الجنسية والجنسية، نخلصنا إلى أن الأزمة بالأساس هي في مقارنة العمل الصحفي ودوره ووظيفته، ووقوع نسبة كبيرة منه في عواقب ترك الأخلاق المهنية والرؤية الإعلامية الهادفة التي ذكرناها للتو.

من البيدهي أن تكون الصحافة -وهي وليدة مجتمعها قبل أي شيء آخر- متأثرة بعلاقات القوى القائمة وتتعدى على الثقافة السائدة، **إذ أنها تؤثر عليها وتغذيها أيضًا**. ومن هنا، تشكل إعادة النظر في القضايا التي يغطيها الإعلام (أو لا يغطيها) عاملاً أساسياً للنمو في مهنتنا ومهنتنا؛ وبالتالي يمكن أن نطرح بقوة التساؤل عما إذا كنا نغطي قضايا تتعلق بالتعددية الجنسية والجنسية في المجتمع الفلسطيني، وعن أهلية تغطيتها.

في الإمكان الإجابة عن هذا السؤال بالطريقة الأكثر براغماتية وفعالية، والتي تتلخص في أن هناك تعظيماً تجاه هذه المواضيع، ولأنها تلتقى استقبالاً من قبل الجمهور، حتى بمضامينها وأشكالها الأكثر إيجابية ومهنية، وذلك ببساطة لأنها من المواضيع المحرمة والمسكوت عنها في مجتمعنا، فيبقى الجمهور في حاجة لملء الفراغ حول هذه المواضيع، وهو ما يخولها لأن تكون مادة مهمة في منظومة العرض والطلب في السوق الإعلامي!

بيد أن السبب السابق الذكر -على الرغم من أهليته لدى بعض الصحفيين- ليس هو فعلاً ما يدفعنا للقول بضرورة تغطية هذه القضايا؛ وذلك أنه يبقى محصوراً في أهداف الربح والمنفعة، لا في الأهداف الأكثر شمولاً التي تسعى الصحافة إلى تحقيقها، لكونها "صوت من لا صوت لهم"، وعاملاً أساسياً في عملية التغيير الاجتماعي وإعادة تشكيل علاقات القوى داخل المجتمع، إن كنا فعلاً معنيين بإعلام عصري ومتقدم، ينهل بالأساس من حقول الأخلاق والحرّيات واحترام التعدد والتنوع.

التساؤل المطروح هنا يحيلنا إلى أسس أولية حول الفكرة من وجود الصحافة وهدفها، ألا وهو -كما يفترض- نقل الوقائع والأحداث للجماهير بما يشمل شتى قضايا وظواهر المجتمع، مما يشكل أداة تأثير على وعيهم؛ فيكونون جزءاً من التغيير نحو عالم أكثر عدلاً وإنسانية.

يرسم ما سبق صورةً مثالية للصحافة قد لا تكون قائمة فعلاً في الواقع، وذلك لأنها -كما أسلفنا- تتأثر بنسب المجتمع وعلاقاته القاهرة والعيقة، وبالتالي تقدم ما يخدم هذه البنى وتحجب ما يتصدى لها. الاهتمام بقضايا التعددية الجنسية والجنسية هي في المقام الأول تحدّ لعلاقات القوى هذه، إن كان يرى بنفسه إعلانياً ومهنيًا يرفض حجب ما تريد السلطة المجتمعية حجبها، ولا سيما في مجتمع كمجتمعنا يعاني من أزمة حادة في التعامل مع هذه الموضوعات.

إضافة إلى هذا، يشكل الأشخاص أصحاب التجارب الجنسية والجنسوية المختلفة، وعائلاتهم، وأصدقائهم، جزءاً من جمهور الإعلام العام كجزء من المجتمع، وهو ما يحتم على الصحافة تناول هذه القضايا التي تمسّ عدداً كبيراً من الناس، أو -بلغة أوضح- تمسّ المجتمع بأكمله لأنها قضايانا وقضايا أبنائنا وأصدقائنا. حضور أشخاص يعيشون تجارب جنسية وجنسوية مختلفة في الإعلام المحلي يعزّز الشعور بالتضامن

الصحافيّ أو الوسيلة الإعلامية لتخطي الصعوبات وتجاوزها.

مرّة أخرى، نشير أنّ التمسك بالأخلاق الإعلامية قولاً وعملاً هو ما يضمن طرح جميع القضايا على الطاولة كما ينبغي، ووفق **المبادئ المهنية الأساسية والأولية** التي يمكن عرض أهمها في ما يلي:

الصدق والأمانة: وهما من أبرز المعايير التي تحكّم مدى مهنية العمل الصحفي، ويتضمنان عدّة جوانب أولية وفي غاية الأهمية، مثل التأكد من صحة المعلومة وردّها إلى مصدرها الصحيح، إضافة إلى وضع المعلومة في سياقها الصحيح، وعدم اللجوء إلى المبالغة والتحويل، أو التبسيط والتسخييف في الأمور.

الموضوعية: وهي إدراك الأمور كما هي عليه، دون إقحام المصالح والأهواء والتحيّزات فيها. الموضوعية لا تعني بالضرورة عدم الانحياز؛ فاختيار موضوع ما للكتابة عنه هو تحدّ ذاته انحياز، إذ أنّ تناول الموضوع بحريّة وصدق ودون تأثيرات شخصية وخارجية هو ما يعني تناوله موضوعياً.

التوازن والإنصاف: يرتبط ذلك في الأساس بحقّ الناس بالمعرفة وبالوصول على المعلومة، وعدم التحكم والسيطرة على ما يصل الجمهور وما لا يراه له أن يصل. ليس لذلك علاقة فقط بطرح المواضيع أو عدم طرحها، بل بكيفية عرضها أيضاً؛ إذ قد يجري التحكم من خلال انتقاء المتحدثين، أو التلاعب بالكلام أو بالصورة، أو في توجيه الموضوع برمته.

احترام الخصوصية: يجب أن تبقى التساؤلات والاعتبارات التي تتعلق بالخصوصية في بال الصحفي طوال الوقت، بحيث تكون جزءاً من توجيه عمله كأحد الأسس المهنية؛ ما الذي أحتاج أن أعرفه؟ لماذا أحتاج هذه المعلومة؟ ما هو الهدف من نشر هذه المعلومات؟ هل هناك إشكالات أخلاقية في نشرها؟ هذه وغيرها من الأسئلة تحمي خصوصية المصدر أو صاحب الشأن، وتبقيه في حيّز الأمان والمعاملة باحترام.

يبقى السؤال الأهمّ الآن بشأن **أهلية تغطية قضايا التعددية الجنسية والجنسية**؛ فمع زحمة العمل الإعلامي، وضغوط الحياة اليومية العملية التي يواجهها الإعلاميون، من كتابة التقارير والأخبار والتحرير إلى مهامّ إدارية في كثير من الأحيان، ساعين في أوقات كثيرة إلى إرضاء المحرّر أو الناشر أو الوكالة، أو حتى المزاج العام للجمهور، وفي ظلّ ظرف سياسيّ غير طبيعيّ كالذي نمرّ به في فلسطين، مع الطفرة في الجهات والمؤسسات الإعلامية، والقلة في الإمكانيات والموارد والمهارات، لا نملك الفرصة في كثير من الأحيان لمراجعة أنفسنا وما نقدم من عمل، في ظلّ المسؤولية والسلطة اللتين تمنحنا إياهما مهنتنا.

الاجتماعي وعدم الإنكار، أي إنه يسهم في رفع جودة حياة الكثير من الأشخاص. لا يخفى على أحد منّا النفوذ والسلطة الكبيران اللذان تنطوي عليهما هذه المهنة، وبالتالي المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية التي تلقيها على عاتقنا، من الصدق والاستقلالية، وعدم الحجب، والدقة وغير ذلك.

الجزء الثاني:

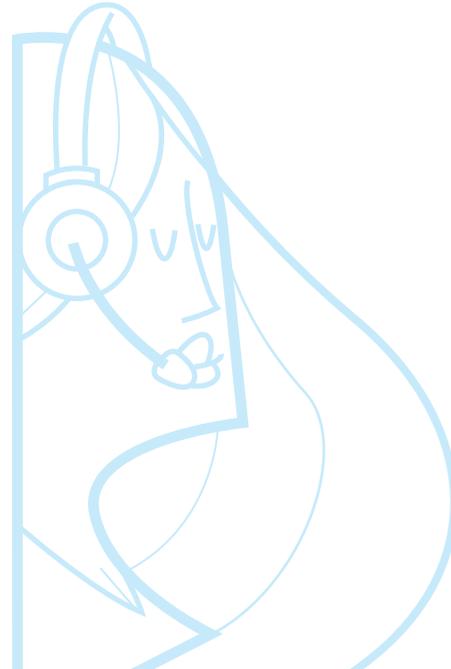
معلومات أساسية حول قضايا التعددية الجنسية والجنسانية

في هذا الجزء، نقدّم مجموعة من المعلومات والأسس النظرية التي يمكن الاعتماد عليها كمصدر علمي موثوق عند الحديث عن قضايا التعددية الجنسية والجنسانية. شرعية هذه المعلومات لا تأتي بالأساس من المؤسسات العلمية والبحثية في الوطن العربي وحول العالم فقط، بل كذلك -وهذا هو الأهم- من تجربة الألاف من الأشخاص ممن يعيشون تجارب جنسية وجنسانية متنوّعة، والذين عمل معهم القوس بكثافة خلال العقد الأخير.

يحدّد المجتمع بفعل بنى السلطة المتأصلة فيه التوجّهات الجنسية والجنسانية "المعيارية والمقبولة"، ويقوم بقمع الأخرى التي تختلف عفاً هو سائد وخارج عن هذه المعايير، وذلك بوضعها في خانة المرض النفسي أو الظواهر غير الطبيعية التي تحمل إمكانية التغيير أو العلاج.

بيدّ أنّه لم يبق مجال للشك في السنوات الأخيرة، بمساندة من الأبحاث العلمية حول العالم (بما فيها المصادر التاريخية والمؤسّسة الطبّية)، أنّ التوجّهات الجنسية والجنسانية المختلفة عفاً هو سائد هي أمر طبيعي، ولطالما كانت جزءاً من التجارب البشرية حول العالم وفي جميع الأوقات.

أدّى ذلك إلى الحسم بشأن أنّ الميول والتوجّهات الجنسية والجنسانية ليست خياراً شخصياً أو مرضاً نفسياً، بل تتحدّد نتيجة عوامل جينية عشوائية تولّد مع المرء، وبالتالي جرى دحض جميع التفسيرات والخرافات التي تتعلّق "بأسباب المثلية الجنسية" بناءً على عوامل بيئية مثل طرق التربية، أو أحداث يمرّ بها الإنسان كالتحرّش الجنسي، وهي أمور تؤثر على خيارات الإنسان في حياته وطريقة عيشها، إلّا أنّها ليست سبباً



التخوين وسياسات خلق "الأخر"

قد يلجأ آخرون -ضمن المساعي ذاتها إلى التخويف ونسج الخرافات- إلى اعتبار المثليّات والمثليّين ومتحوّلي الجنس عملاء للغرب وللإستعمار، أو تعتمهم بـ "ظاهرة مستوردة" و "أداة لتخريب المجتمع". فضلًا عن الخطاب الديماغوجي الذي يستخدم الوطنية على نحو رخيص لتعزيز أفكار مجتمعية تتناقض مع الواقع والحقائق، يحمل هذا الطرح تغافلًا وتناسيًا لجزء قائم وأصيل من تاريخنا وحاضرنا العربيّ حول هذه القضايا. تزايد النشاط والظهور مؤخرًا في فلسطين والوطن العربيّ لا يعني أنّها ظاهرة جديدة أو طارئة، بل يعني أنّه آن الأوان لاتخاذ الخطوات اللازمة نحو هذه المواضيع، والتقدّم فيها.

تشكّل الخلفية البسيطة الواردة سابقًا أساسًا يُعتقد عليه في جميع التعاملات المهنية والجادّة كالصحافة والإرشاد النفسيّ وغيرها، فلا يبقى للعاملين في المجال الإعلاميّ بذلك مجال سوى اختيار التناول الموضوعيّ والمهنيّ البعيد عن الأحكام المسبقة والأفكار المغلوطة، أو اختيار الاستمرار في ترويح الخرافات وتعزيز العنف الاجتماعيّ تجاه جزء من المجتمع.

بيد أنّ ما قد يعيق التناول المهنيّ أيضًا ليس فقط إنكار الحقائق ومراوغتها، بل قد يكون النقص في المعلومات والأدوات المفاهيمية المستخدمة هو العائق الأساسيّ، وفي ما يلي نقدّم أهمّ التعريفات التي قد يستخدمها الصحفيّ أو قد تمرّ عليه أثناء التغطية.

الجنسانية: تشكّل الجنسانية أحد جوانب الإنسانية الملزمة للإنسان مدى الحياة. وهي تجمع ما بين الجنس، والنوع الاجتماعيّ، والدور، والتوجّه الجنسيّ، والإثارة الجنسية، والمتعة، والحميمية، والإنجاب. يعبر عن الجنسانية في الأفكار والخيالات والرغبات والمعتقدات والمواقف والقيم والتصرفات والممارسات والأدوار والعلاقات. على الرغم من أنّ الجنسانية قد تشمل كلّ هذه الأبعاد، فإنّها ليست كلّها قيد الممارسة أو مُعجّرًا عنها. تتأثّر الجنسانية بالتفاعل بين عوامل عديدة: بيولوجية؛ سيكولوجية؛ اجتماعية؛ اقتصادية؛ سياسية؛ ثقافية؛ أخلاقية؛ قانونية؛ تاريخية؛ دينية وروحانية. كذلك قد يعبر المصطلح "جنسانية"، في سياق اجتماعيّ وسياسيّ، عن خطاب وحراك اجتماعيّ سياسيّ شموليّ واسع يشتمل على جميع السياسات الجنسية والجنسية في المجتمع. ويعمل الخطاب الجنسانيّ على فهم آليات القمع الجنسيّ والجنديّ وارتباطها بالعوامل والمؤنّسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية وغيرها.

الهوية الجنسية: الهوية الجنسية ترمز إلى كيفية تعريف الفرد لذاته/ من الناحية الجنسية. لكلّ فرد هويةً جنسيةً مختلفة عن الآخر، وهي تتعلّق بتجربة الفرد

أو عاملًا مؤثّرًا في الميول والتوجّهات الجنسية والجنسية.

يمكن القول، وفقًا لما سبق، أنّه من غير الممكن تغيير الإنسان لميوله أو توجّهاته الجنسية والجنسية، أو "إصلاحها وعلاجها"، فببقي السؤال لمن يمرّ بهذه التجارب هو حول الإفصاح عنها أو إخفائها، وهو ما قد يسبّب العزلة والضغط النفسيّ كنتيجة للعنف المجتمعيّ المحيط، بل قد يذهب بعض المتحوّلين والمثليّين إلى كبت هذه المشاعر وقمعها، وبالتالي يعيشون مزيدًا من الغزلة والتخبّط، فلا يعني ذلك تغييرها أو نفيها كجزء من الإنسان.

ما يميّز العقد الأخير هو تبلور أشكال جديدة من التنظيم والتعبير عن هذه التجارب في المجتمع الفلسطينيّ، من خلال تشكيل مجموعات، أو الحضور في الحيز العامّ، الفعليّ أو الافتراضيّ؛ وهو ما أدّى إلى أن يرى المجتمع المثليّين والمتحوّلين بصورة أوسع وأوضح مؤخرًا، إلّا أنّ ذلك لا ينفي وجود هذه المجموعة في المجتمع على مرّ الوقت.

يمكن تفسير الخرافات أو الآراء المسبقة المغلوطة التي قد يحملها البعض، أو يروّج لها، إلى ثلاث خانات رئيسية:

الرؤى الطبيّة الفرصية

قد يحيل البعض التجارب الجنسية المتنوعة والمختلفة إلى خانة الأمراض البيولوجية أو النفسية كجزء من زهاياها ونسج الخرافات حولها. ذكرنا سابقًا أنّ العلم كان له الكلمة الفصل في هذا الموضوع؛ فعلى سبيل المثال، جرت إزالة المثلية الجنسية من الدليل التشخيصيّ والإحصائيّ للاضطرابات النفسية، كما يتوجّه الطبّ الحديث نحو توسيع التصنيفات البيولوجية عن ثنائية الذكر - الأنثى التي سادت لوقتٍ طويل إلى خمسة أو ستة تصنيفات بيولوجية.

الرؤى الدينية

قد يستخدم البعض الدين أداة أو سلاحًا لوصم الأشخاص ذوي التجارب الجنسية والجنسية المتعدّدة، بل كذلك لتبرير العنف وشرعنته ضدّهم في بعض الأحيان، متناسين أنّ هذا المنظور هو في النهاية تأويلهم وتفسيرهم الخاصّ للدين، والذي لا يعني الحكم الحقيقيّ للدين في الموضوع.

العديد من المؤنّسات الدينية الإسلامية والمسيحية -ضمن فترات تاريخية عدّة- تجاوزت الموضوع، واعتبرته أمرًا طبيعيًّا؛ لعدم وجود أدلّة حقيقية وواضحة تدلّ على تحريمه. وبغضّ النظر عن التأويلات التي يمكن الاختلاف بشأنها، من الواضح والمؤكّد أنّه لا يمكن استخدام الدين لإقصاء أشخاص وتعنيفهم، لما في الأمر من تناقض مع جوهر وماهية الدين الحقيقية.

وعوامل عشوائية في بيئة الرحم.

المثلية الجنسية: هي الميل الجنسي أو العاطفي من أشخاص تجاه أشخاص من جنسهم نفسه.

المثليون جنسيًا هم أشخاص يميلون جنسيًا و/أو عاطفيًا إلى أفراد جنسهم نفسه.

المثليّ (وجمعها: المثليون) صفة الرجل الذي يميل جنسيًا و/أو عاطفيًا إلى أفراد من جنسه نفسه.

المثلية (وجمعها: المثليات) صفة المرأة التي تميل جنسيًا و/أو عاطفيًا إلى أفراد من جنسها نفسه.

ثنائيو الميول الجنسية: مصطلح يشير إلى تجربة أفراد يميلون جنسيًا و/أو عاطفيًا إلى أفراد من الجنس ذاته وإلى أفراد من الجنس الآخر، بالدرجة نفسها أو بدرجات متفاوتة.

المغايرون والمغايرات: صفة الرجال والنساء ممن يميلون جنسيًا و/أو عاطفيًا إلى أفراد من الجنس الآخر (امرأة مغايرة الجنس، أو رجل مغاير الجنس).

اللا جنسيون: صفة الرجال أو النساء ممن لا يميلون جنسيًا إلى أي من الجنسين؛ أي لا ميول جنسية لديهم.

الهوية الجندرية: الهوية الجندرية هي إحساس ونظرة الفرد لنفسه ولتجربته في ما يتعلّق بالنوع الاجتماعيّ، أي الإحساس الذاتيّ لكونه/ا رجلاً أو امرأة أو غير ذلك. وقد تتطوّر هذه الهوية بانفصال عن النوع الاجتماعيّ الذي يفرضه المجتمع على أفرادها عند الولادة حسب الجنس البيولوجيّ، أو لاحقاً حسب شكل الفرد الخارجيّ أو طريقة ظهوره "الأنثوية" أو "الرجولية" أو غيرهما. نعيش جميعاً بدرجات متفاوتة من التلاؤم والاعتراب ما بين هويتنا الجندرية والنوع الاجتماعيّ المفروض علينا من المجتمع؛ إذ قد نشعر بتطابق بين نوعنا الاجتماعيّ ونظرتنا إلى أنفسنا تطابقاً تاماً، وقد نشعر بعدم تلاؤم كامل بين نوعنا الاجتماعيّ ونظرتنا إلى أنفسنا (متحوّل/ة النوع الاجتماعيّ)، وقد نعيش تجارب جندرية مختلفة تخرج تماقاً عن هذه التعريفات.

متحوّل النوع الاجتماعيّ: مصطلح يصف من يعيشون تجارب مختلفة عما هو سائد في ما يتعلّق بتطابق وتلاؤم الهوية الجندرية والنوع الاجتماعيّ. في المعتاد أو الغالب، يشعر المتحوّل أو المتحوّلة باعتراب بين النوع الاجتماعيّ (الجندر) المفروض عليه/ا من المجتمع، وشعوره وتجربته الجندرية الباطنية. ولدى بعض المتحوّلين/ات شعور آخر بعدم التلاؤم بين جنسهم البيولوجيّ كذكر أو أنثى أو مزدوج/ة الجنس (إنترسكس)، وشعورهم وتجربتهم الباطنية بهويّتهم

بصورة منفصلة عن هوية الأشخاص الآخرين الذين قد تربطهم علاقة به/ا. لا تقتصر الهوية الجنسية على المثليين والمثليات أو المتحوّلين والمتحوّلات، بل هي مركّب أساسيّ من مركّبات هوية الفرد التي تعكس تصوّره ومفهومه الذاتيّ لجنسانيته/ا، وتتطوّر خلال الفترات المختلفة من حياة الفرد. تُعرّف الأبحاث الهوية الجنسية من خلال خمسة مركّبات أساسية: الجنس البيولوجيّ؛ النوع الاجتماعيّ/الجندر؛ الميول الجنسية والعاطفية؛ الهوية الجندرية؛ السلوك الجنسيّ.

الجنس البيولوجيّ: يحدّد حسب الجينات الوراثية، والكروموزومات، والهورمونات، والأعضاء التناسلية الخارجية والداخلية معاً. لا يقتصر الجنس البيولوجيّ على فئتين فقط على نحو ما هو متعارف عليه اجتماعياً (ذكر وأنثى)، بل يشمل الطيف الواسع الذي بينهما من مزدوجي الجنس البيولوجيّ ذوي الحالات والأنواع المتعدّدة والمتنوّعة.

مزدوجو الجنس البيولوجيّ: هم الأشخاص الذين يخرجون من التصنيف الثنائيّ السائد للجنس البيولوجيّ كـ "ذكر" أو "أنثى"، وذلك بسبب اختلاف مركّبات الجنس البيولوجيّ لديهم، مثل وجود عضوين تناسليّين، أو اختلافات في الخصائص الجنسية الثانوية، وغيرها من الاختلافات التي قد نتعرّف أو لا نتعرّف عليها.

النوع الاجتماعيّ: هو نظام اجتماعيّ يعمل على ترجمة الفروق البيولوجية القطبية إلى فروق اجتماعية مبنية على قيم ومعايير تنظّم الأدوار والوظائف الاجتماعية بين الرجل والمرأة. يُبنى هذا النظام أساساً على عدم تكافؤ في علاقات القوة بين الرجولة والأنوثة، حيث يسند للإناث وللذكور فروقاً ووظائف اجتماعية، وبالتالي يفرض على الإناث والذكور/النساء والرجال أن يتصرّفوا ويظهروا بالتلاؤم مع توقّعات ومعايير هذا النظام، كالصفات، أو المظهر الخارجيّ، أو الأدوار الاجتماعية. والمقصود أنّ الفروق في النوع الاجتماعيّ ليست نابعة من الفروق البيولوجية بين الذكر والأنثى، بل هي فروق تترجم نظرة المجتمع إلى النوع الاجتماعيّ بشكل أساسيّ (إن كان رجلاً أو امرأة أو غير ذلك) والتوقّعات التي يبنّيها المجتمع على ذلك. معنى ذلك باختصار أنّنا لا نولد نساء ورجالاً، بل نصبح كذلك من خلال التنشئة الاجتماعية في النظام الجندريّ المهيم. يحمل المصطلحان **الجندر والجنوسة** نفس المعنى للنوع الاجتماعيّ.

الميول الجنسية: مصطلح يصف انجذاب الفرد الأساسيّ من الناحية الجنسية و/أو العاطفية. الميول الجنسية تشمل الميول المثلية، والميول المغايرة، والميل إلى أكثر من جنس واحد، أو عدم الميل إلى أي جنس. قد تقع الميول الجنسية للفرد بين هذه التعريفات والخانات وبدرجات متفاوتة وأحياناً متغيّرة. حسب ما تفيد به الأبحاث الحديثة، تتأثّر الميول الجنسية بخليط من العوامل الجينية

الجنسيتين المعيارية؛ وذلك إقاً من خلال اللباس والمظهر، وإقاً عن طريق سلوكيات معينة تصنف على أنها تصرفات خارجة عن الأدوار الاجتماعية المتوقعة من "الرجل" أو "المرأة". وقد يكون العنف مباشراً (جسدياً؛ جنسياً؛ لفظياً؛ نفسياً / عاطفياً؛ اقتصادياً)، وقد يكون مبطناً (كما في تدوّل الخرافات والأقاويل التي تُشرعن العنف). جدير بالذكر أنه، بالإضافة إلى العلاقات الشخصية والاجتماعية والعائلية، يتجسد العنف الجندي كذلك في المؤسسات والمباني الاجتماعية، ويسهم في تشكيل وتعزيز العنف والقمع.⁵

الجنسية كرجل أو امرأة أو غيرهما. وقد يستكشف أو يحتاج المتحولون والمتحوّلات أساليب متعددة للعيش بحسب هوياتهم/نّ الجنسية قدر الإمكان، وذلك من خلال ملاءمة تعابيرهم/نّ الجنسية (مثل اللباس والسلوكيات وغيرها)، أو ملاءمة أجسادهم/نّ مع شعورهم/نّ الباطن عن طريق تدخّل طبيّ، أو إجراء عمليات جراحية، وهذه الفئة الأخيرة يُطلق عليها **المتحولون جنسياً**. يُبذ أن المصطلح "متحول النوع الاجتماعي" يشمل جميع الفئات سواء أكانوا مقل اختاروا مسار التحوّل الجنسي أم من يسواهم.

قد يُستخدم المصطلح **عابرو النوع الاجتماعي أو العابرون جنسياً**، أو يجري نقل المصطلح باللغة الإنجليزية وهو **الترانس أو الترانس جندر**، وجميعها تحمل المعاني نفسها.

رجل متحوّل: يشير هذا المصطلح إلى من أعطي الصفة الاجتماعية والقانونية والطبية بكونه امرأة عند الولادة، إلّا أنه يشعر بتجربته الباطنية الجنسية (الهوية الجنسية) أنه رجل، وإن لم يختر أو لم يتخ له مسار التحوّل الجنسي، فهو **رجل متحوّل**.

امرأة متحوّلة: يشير المصطلح إلى من أُعطيت الصفة الاجتماعية والقانونية والطبية بكونها رجلاً عند الولادة، إلّا أنها تشعر بتجربتها الباطنية الجنسية (الهوية الجنسية) بأنها امرأة، وإن لم تختّر أو لم يتخ لها مسار التحوّل الجنسي، فهي **امرأة متحوّلة**.

السلوك الجنسي: هي الطرق التي يستعملها الفرد في تجاربه الجنسية، ومن أجل التعبير عنها، والتي تختلف حتفاً من فرد لآخر. هذه الطرق تشير إلى ما يفضله الفرد في العلاقات الجنسية، نحو: من يحب؟ وماذا يحب؟ يُظهر الأفراد مجموعات متنوّعة من التصرفات والنشاطات الجنسية من وقت لآخر ومن سبب لآخر، مثل إثارة الاهتمام الجنسي لدى الآخرين على سبيل المثال لا الحصر.

الكويرية: هي التوجّه السياسي والاجتماعي والمعرفي الذي يرفض التعامل مع التجارب الجنسية والجنسية على نحو ثنائي قطبي، كما يرفض مقارنتها كأمر ثابتة وجوهريّة، فينظر إلى الميول والتوجّهات الجنسية والجنسية باعتبارها تجارب مرنة وانسبائية ومتنوّعة.

كويريون / كويري / كويرية: يشير المعنى الحرفي لكلمة "كوير" إلى ما هو غريب أو غير نمطي. أفا اصطلاحياً فتشير هذه الصفات إلى الفئات التي لا تلتزم بالمعايير الاجتماعية السائدة، وترفض الهويات الجنسية والجنسية المقوّلة والمحدّدة، وبالتالي تعيش تجارب جنسية وجنسية متعدّدة ومتنوّعة بمستويات ودرجات مختلفة.

العنف الجندي: هو العنف الموجه ضدّ أفراد تجاوزوا -قصداً أو سهواً- الأدوار

5 يمكن الاطلاع على حملة "ما يختلفناش" التي أطلقها القوس حول العنف الجندي.



الصحفية التي لا تقف على أساس بحثي وعلمي ضلب لا قيمة لها ولا مغزى. ويتطلب ذلك:

- التحري الدقيق والخذر للمصطلحات والمفاهيم المستحدمة والواردة. فعلى سبيل المثال، يجب الابتعاد عن التوصيات الطبيّة القرصية، أو تلك التي توحى أو تشير إلى أيّ إمكانية لـ «التغيير» أو «العلاج»⁶.

- عدم ربط المثلية أو التحوّل الجنسيّ وغيرها من التجارب المتنوّعة، بأيّ شكل من الأشكال، بالتحرش الجنسيّ، والبيدوفيليا (التحرش بالأطفال)، وبسفاح القربى، والأمراض الجنسيّة، وغيرها من السلوكيات القرصية والاضطرابات الجنسيّة. الربط بين هذه الموضوعات والتعدّد والتنوّع الجنسيّ والجنسويّ عفا عليه الزمن، ولا يمكن أن يحصل إلّا في إعلام يفتقر إلى أدنى مستويات المسؤولية والعلميّة.

• عدم التعامل مع الأشخاص من خلفيات جنسيّة وجنسويّة متنوّعة كـ «آخر» غريب عن مجتمعنا ومختلف عنه. المثليّون والمتحوّلون هم أبناء هذا المجتمع ونتأجّه. هم يشكّلون جزءاً لا يتجزأ من تركيبته المتنوّعة، يتفاعلون معه ويتفاعل معهم، وذلك سواء أفصحوا عن تجاربهم وميولهم أم لم يفصحوا. بالطبع إنّ أسوأ ما يمكن القيام به في هذا الخصوص هو ربط المثلية بالغرب أو بالاستعمار، أو تصويرها وتسويقها على أنّها «ثقافة مستوردة»، متغافلين عن جزء من مجتمعنا وشعبنا، ومهمّشين تجربتنا التاريخيّة الأصيلة في هذا الموضوع.

3.2. الخطاب المطروح والصورة المعروضة لقضايا التعددية الجنسية والجنسية

• من الأمور التي يجدر الانتباه إليها، عند تغطية هذه القضايا، مراعاة الاختلاف بين السياقات السياسيّة والاجتماعيّة المختلفة، وعدم تصوير حدث ما للمثليين أو المتحوّلين في أيّ بقعة في العالم على أنّه يخصّ جميع الأشخاص ذوي التجارب الجنسيّة والجنسويّة المتنوّعة.

من المهمّ عدم التعميم، والنظر إلى جميع المثليين وقضاياهم على أنّها متماثلة، متناسين أنّ كلّ حالة وتجربة هي وليدة ظروفها وسياقها.

• ينبغي الاهتمام بمسألة تمثيل الأشخاص أصحاب التجارب الجنسيّة والجنسويّة المختلفة في الحضور الإعلاميّ. المقصود أنّ الأولي بالحديث عن هذه القضايا

6 انظر أكثر في قائمة اللغة والمصطلحات.

الجزء الثالث: إرشادات للعمل: اللغة؛ الصورة؛ الخطاب.

نقدّم في هذا الفصل مجموعة من الإرشادات العمليّة للتغطية المهنيّة والحساسة لقضايا التعددية الجنسيّة والجنسويّة تُساعدكم خلال إعدادكم لموادّ صحفية، إذ تُعرض على نحو مباشر وسلس ليسهل استخدامها العمليّ. يبدأ ذلك بتوجيهات لعدم تعزيز الخرافات والصور المغلوطة تجاه من يعيش تجارب جنسيّة وجنسويّة مختلفة، ومن ثمّ إعطاء ملاحظات حول الخطاب الإعلاميّ المقدم عن هذه القضايا، إضافة إلى تركيز المصطلحات والمفاهيم المستخدمة وإرشادات حولها، ويختتم باقتراح لبعض الأبواب والطرق الفعّالة وغير النمطيّة لتناول الموضوع.

3.1. الامتناع عن تعزيز الخرافات والصور النمطيّة

تجاه قضايا التعددية الجنسية والجنسويّة

• عدم صبّ التركيز الأساسي على الجوانب الجنسيّة من حياة الأشخاص ذوي الخلفيات الجنسيّة والجنسويّة المختلفة، وربط المثلية والتحوّل الجنسيّ في الجنس فقط. إنّ الميول والتوجهات الجنسيّة المختلفة أكثر اتساعاً وشمولاً من أن تنحصر في الجنس فقط، فهي عواطف ومشاعر عميقة وداخلية وشخصيّة، تصقل شخصياتنا وتشكّل تجاربنا وحيواتنا، وذلك بالطبع دون إهمال الجانب الجنسيّ الذي يشكّل جزءاً أساسياً من حياتنا جميعاً كبشر.

• مراعاة الموضوعيّة والدقّة العلميّة عند الكتابة عن هذه القضايا؛ فالمادة

إن تناولت المادة التحول الجنسي، أو المتحولين جنسيًا، وكانت هناك إمكانية لعرض صور شخصية، يُستحسن تجنب عرض صور لما قبل عملية التحول، احترامًا لخيار المتحول وقراراته، إلا إن كان ثمة تفضيل من جهة المتحول نفسه لعرض هذه الصور.

كذلك لا يقلّ عنوان المادة أهميّة، فلا يجري استخدامه من أجل جذب عدد من القراء أو المشاهدين، أو بصورة غير مرتبطة بالمضمون وغير مهنيّة.

• من المسائل الجدليّة والإشكاليّة، عند تناول الإعلام لقضايا التعدديّة الجنسيّة والجنديّة، مسألة استعراض أو تناول قصص وتجارب شخصيّة لمن يعيشتون هذه التوجّهات، من المتفق عليه أنّ القصص الشخصيّة، التي تنقل الموضوع من الحيّز المجرد إلى الملموس، هي ذات تأثير ووصول شديدين إلى الجمهور، وهي ما يفصله الإعلام في كثير من الأحيان. بيد أنّها، في المقابل، تنطوي على بعض الإشكالات التي يجدر التفكير فيها، وهي بالأساس مسألة التمثيل التي جرى ذكرها آنفًا، إضافة إلى مسألة الشّخصنة ونزع التسييس.

يؤدّي تناول القصص الشخصيّة إلى إلقاء المسؤولية على الشخص المعنويّ لحمل القضيّة وتمثيلها، وهو ما يجب تحنّيه لتعدّد التجارب واختلافها على تنوّعها ورحابتها. ويؤدّي ذلك أحيانًا إلى إخراج القضيّة من سياقها الاجتماعيّ والسياسيّ العامّ، وتحوّل إلى مسألة شخصيّة تتعلّق بأفراد معيّنين يواجهون العنف أو يمارسونه، وليس كبنية وسياق واسع ومركّب. كذلك يضع -غالبًا- أصحاب هذه التجارب بين ثنائيّة "صحيّة" و "ناجح" أو "مقهور" و "قويّ"، وهو ما ينجاهل الكثير من التعقيدات والتركيّبات المختلفة والأكثر شمولًا في واقع الأمر.

النزعة إلى البحث عن "حالات" أو "قصص مثيرة" تشير إلى حالة من التشبيهيّة؛ تعيد إنتاج مسألة التعدديّة الجنسيّة والجنديّة على أنّه أمر غرائبيّ وبعيد، أو اعتباره طفرة وموضوعًا شاذًا، بعكس كونه جزءًا من الطبيعة ويخصّ كلّ شخص فينا، وكذلك الأمر مع البحث الدائم عن "إحصاءات" الذي يحصر التجارب الجنسيّة والجنديّة بتنوّعها واختلافها في أرقام، ويختزلها إلى حسابات ونسب. تناول القصص الشخصيّة -إن كان لا بدّ من ذلك- يجب أن يكون بحذر ووعي شديدين، يخدم في النهاية طرح القضيّة لا تحويلها.

هم أصحاب الشأن أنفسهم، لا الأطباء والاختصاصيون النفسيون ورجال الدين كما جرت العادة. وإن كانت هناك حاجة أو رغبة في سماع رأي إحدى الفئات السابقة، فمن الأجدر أن يكونوا من أصحاب تجارب جنسيّة وجنديّة مختلفة أيضًا، ومن الناشطين في هذا المجال. من البيدهي أنّ كلّ شخص يمثّل نفسه وتجربته، لا تجربة جميع الأشخاص ممّن يشاركونه التوجّه الجنسيّ أو الجنديّ، فالتنوّع والاختلاف في الظروف والسياقات كبير جدًّا بين هذه التجارب أيضًا.

ينشط القوس منذ ما يربو عن خمسة عشر عامًا في قضايا التعدديّة الجنسيّة والجنديّة في فلسطين التاريخيّة، وقد عمل مع الآلاف من الأشخاص ذوي التوجّهات الجنسيّة والجنديّة المختلفة، إضافة إلى العشرات من مؤسسات المجتمع المدنيّ، والمدارس، والمجموعات الشبابيّة، والجامعات، كما شارك في العديد من الموادّ الصحفيّة مع الإعلام المكتوب والمسموع والمرئيّ.

هذه الخبرة الكبيرة في العمل في الميدان ومع الناس بصورة قاعدية ومباشرة تجعل القوس محوّلًا لفتح أبوابه دائمًا للإعلاميين، كمرجع أم كمصدر، أو حتّى من باب الاستشارة والنقاش في القضايا ذات الصلة.

• ينبغي الابتعاد عن استخدام الرواسم (الكليشيّهات) والابتذال في تغطية قضايا التعدديّة الجنسيّة والجنديّة؛ فلا تُستغلّ هذه القضايا الهامّة كموادّ فضائحيّة أو تسويقيّة رخيصة، تماقًا كتجنّب الوقوع في فخّ خطاب البكائيّات والاستجداء والاستعطاف لأشخاص يمزّون في هذه التجارب.

من نقاط القوّة التي لا شك أنّها تُحسب للمادّة الصحفيّة التي تتناول قضايا التعدديّة الجنسيّة والجنديّة، من هذه النقاط تناول الموضوع تناوّلًا متجدّدًا وإبداعًا، وربطه بقضايا أخرى غير منفصلة، نحو: الفروق الطبقيّة؛ الفروق العنصريّة؛ الإنتاج المعرفيّ والفنّي؛ النشاط السياسيّ...

• تشكّل الصورة أو المادّة الفوتوغرافيّة جزءًا أساسيًا من المادّة الصحفيّة، وبالتالي من المهمّ إعارتها قدرًا من الانتباه. يفترض أن ترتبط الصورة بمضمون المادّة، وأن تبعد عن الصور المستهلكة والمكرّرة التي في الإعلام، مثل علم قوس قزح، أو صور من مسيرات الفخر الاحتفاليّة، وغيرها من الصور التي قد لا ترتبط بالمضمون.

وذا قيمة عالية. من الجدير وضع حالات العنف والاضطهاد هذه في سياقها الصحيح، أي المياني الاجتماعية الذكورية والعنيفة، التي ترفع من قيمة كل ما هو ذكوري وتحترق كل ما هو أنثوي، والتي ترفض أي شكل من أشكال التنوع والتعددية.

- كذلك من المهم الالتفات إلى جميع مصادر العنف، بشكله المادي أو الرمزي، مثل عنف الدولة ومؤسستها؛ كالقانون، والإعلام وغيره، أو العنف الاستعماري الذي يواجهه المثليون كغيرهم من الفلسطينيين.

3.4. التغطية الودية والحساسية لقضايا

متحولي النوع الاجتماعي والجنس⁷

• تجنّب الأسئلة التي تتعلّق بتفاصيل جنسية خاصة، أي كل ما يخص الأعضاء التناسلية والتغيرات الهرمونية التي قد يختار المتحول أن يمرّ بها. يتعلّق التحول بشكل أساسي بتجربة الفرد ونظرته إلى نوعه الاجتماعي (رجل أو امرأة)، وهي أشمل وأعمق من التركيز على الجانب الجنسي فقط، الذي ينبع من دواع فضولية تشتت التركيز في القضية الأساسية. وبالتالي إنّ أسئلة بشأن الأعضاء التناسلية التي يملكها الفرد، أو كيفية ممارسته للجنس وغيرها، هي أسئلة سطحية ولا تتعلّق بجوهر التحول.

• كما ذكرنا سابقاً، يشعر بعض الأشخاص، وبدرجات متفاوتة ومختلفة، بعدم تلاؤم بين جنسهم البيولوجي ونوعهم الاجتماعي الذي يجري تحديده كرجل أو امرأة من قبل المجتمع، أي تختلف هويّتهم الجندرية عن نوعهم الاجتماعي الذي يُلصق بهم عند الولادة. وعليه، احتراماً لتجربة المتحولين واختياراتهم، يُفترض التعامل معهم وفقاً لهويّاتهم الجندرية التي يشعرون بها، وينظرون من خلالها إلى أنفسهم، وذلك على نحو ما يلي:

- قد يختار بعض المتحولين والمتحوّلات أسماءً يرونها تلائم هويّتهم الجندرية، مختلفة عن الأسماء التي أعطيت لهم عند الولادة. ينبغي على الصحفي احترام هذا الخيار، واستخدام الاسم الذي يختاره المتحول أو المتحوّلة في المادّة الصحفية. من غير الملائم التعامل مع الاسم الذي يُعطى للشخص عند الولادة على أنّه "الاسم الحقيقي" له، ومن الأفضل ألاّ يُذكر بتاتاً إلاّ في حالة تفضيل المتحول أو المتحوّلة. كذلك يُدكّر الاسم المطلوب دون وضع علامتي تنصيص حوله على أنّه مجرد اقتباس أو نقل عن المتحول

7 انظر مرّة أخرى إلى تعريفات الهوية الجندرية، ومتحولي النوع الاجتماعي، والرجل المتحول، والمرأة المتحوّلة، في القسم الثاني من الدليل.

3.3. تغطية قضايا العنف القائم على الخلفية

الجنسية والجندرية للأشخاص

تزداد التغطية الإعلامية لقضايا التعددية الجنسية والجندرية حساسيةً وحاجةً إلى الدقّة، عند تغطية قضايا العنف المبني على الميول الجنسية والجندرية. ما زال أصحاب هذه التجارب يتعرّضون للأشكال المختلفة من العنف بسبب تركيبة المجتمع الذكورية. تتفاوت درجات هذا العنف وأشكاله وتنوّع؛ فهو لا يقتصر على الشقّ الجسديّ والماديّ فقط، بل يشمل كذلك العنف اللفظي، أو العنف على مواقع التواصل الاجتماعيّ من نشر فيديوهات أو تعليقات أو صور مسيئة، إلى التمييز في العمل والدراسة ضدّ المثليين والمتحوّلين بسبب أشكالهم وتوجّهاتهم، وغيرها الكثير.

الحّد الأدنى من المستويات المهنية والأخلاقية يتطلّب من الصحفي عدم استغلال قضايا كهذه كموادّ للتشويق والإثارة والترويج، ضارّاً بعرض الحائط مشاعر من تعرّض للعنف وآلامه. إضافة إلى ذلك، ينبغي الانتباه إلى بعض القضايا على غرار التالية:

- ينبغي على الصحفي مراعاة التوازن بين التغطية الصحفية ومصلحة من مروا بتجربة العنف، إنّ لزم الأمر يُقدّم مصلحة الأشخاص وأمانهم الشخصي على التغطية الصحفية كما هو متعارف عليه كقواعد أخلاقية عاقبة.

- يجب احترام خصوصية الناجين من العنف، والحرص على التأكّد من إمكانية نشر المعلومات من صور، وأسماء، وأيّ معلومات شخصية. نشر معلومات تتعلّق بقضايا العنف المبني على الهوية الجنسية - وإن كان بنوايا حسنة - قد يزيد الأمور سوءاً، ويعرّض الأشخاص المعنّفين إلى مزيد من الأذى والخطر.

- تشمل هذه الخصوصية كذلك إعطاء الشخص المساحة والحريّة الكافيتين للإجابة عمّا يريد من الأسئلة، وبالتفاصيل التي يرغب في كشفها، وعدم الإلحاح والضغط؛ وهو ما قد يسبّب الضيق، أو يفضي بالشخص إلى استحضار مشاعر نفسية مؤلمة.

- لا يجدر بالمادّة الإعلامية، بأيّ شكل من الأشكال، أن تلوم من وقع عليهم العنف بسبب هويّاتهم الجنسية والجندرية، أو أن تحقّلهم جزءاً من المسؤولية. كأنّ يُعرّض ذلك إلى الملابس، أو إلى الشكل الخارجي، أو إلى أيّ من اختيارات الحياة التي يختارها كلّ منّا في حياته. يكمن ذلك أحياناً بطرق خفية، مثل ذكر معلومات عن الشخص لا علاقة لها بحادثة العنف، مما يعطي تفسيراً للأحداث على خلاف أسبابها الحقيقية، ويشكّل جزءاً من التضليل الإعلامي.

- من المؤكّد أنّ تأطيراً أوسع وأشمل للعنف المبني على الاختلاف الجنسيّ والجندريّ في التقرير، أو الخبر، أو القصة الصحفية، يفضي عليها بعداً أعمق

- مصطلحات قد تحمل صورا ودلالات سلبية في أذهان الناس، وتربط بأفكار مسبقة وأحكام حول التعددية الجنسية والجندرية، وذلك قد لا يكون لمشكلة في المصطلح نفسه؛ بل لاستخدامه تاريخياً في سياقات ولأهداف سلبية. فعلى سبيل المثال، يحمل المصطلح "لوطي" أو "لواط" توصيفاً خاطئاً للمثلية الجنسية، لأنه يرتبط تاريخياً بجماعة ما كانت تمارس أعمالاً غير أخلاقية، كالسرقة والاعتصاب وغيرهما، دون وجود علاقة لذلك بميولهم الجنسية.

نجد مثلاً آخر مناسباً في الكلمة "خنثى"، وهي كلمة عربية أصيلة وفصيحة لمزدوجي الجنس تعني ما لا يتبين جنسه، أو ما فيه مكونات الذكر والأنثى معاً، إلا أنها ترتبط -في المعتاد- بأفكار سلبية واستخدام تعنيفي وساخر.

- مصطلحات تعيد ترسيخ أدوار اجتماعية جندرية معينة، من خلال إعادة إنتاج التقسيم الاجتماعي المعياري لما هو "رجولي" وما هو "انثوي" بما يشمل الشكل، والمظهر الخارجي، والسلوك، وحتّى الأدوار الجنسية؛ فيؤدّي ذلك إلى إعادة إنتاج العنف البنيوي الجندري القائم.

فعلى سبيل المثال، توصيف أمر ما بأنه "نسائي"، أو توصيف شخص ما بأنه "متشبه بالنساء"، هو تماؤ مع العنف الجندري المجتمعي؛ وذلك أنّ المعايير الاجتماعية هي التي تحدّد ما هو "نسائي" وما هو "رجولي" دون أي وجود موضوعي أو مُعطى.

- مصطلحات توحى أو تشير إلى التعددية الجنسية والجندرية كطارئ أو "ظاهرة" جديدة على المجتمع، خرجت إلى الحياة بين ليلة وضحاها، أو حتّى تعامل تجارب الأشخاص الجنسية والجندرية الفردية كخيلة على حياتهم وجديدة عليها، فهم "أصبحوا" كذلك، أو "اخترأوا" أن يكونوا كذلك.

- هناك بعض المصطلحات التي لا تحمل معاني وأفكاراً سلبية كالتي ذكرناها سابقاً، لكنّها إشكالية وتتضمّن الكثير من علامات الاستفهام، فيفضّل استخدامها بوعي وحذر كبيرين. هذه المصطلحات بالأساس هي التي تتناول الأشخاص ذوي الهويّات الجنسية المتنوّعة على أنّهم فئة واحدة متشابهة ومتماثلة، وتضعهم جميعاً في الخانة نفسها، مثل التعبير "المجتمع المثلي"، أو "مجتمع الميم" كما يُستخدَم أحياناً، وبذلك يتمّ تجاوز الاختلافات الكبيرة في الخلفيات الاجتماعية والسياسية والشخصية حتّى ما بين الأشخاص الذين يعيشون تجارب جنسية وجندرية مختلفة.

أو المتحوّلة، وبالطبع دون إشارات بعد الاسم على غرار: "كما يطلق على نفسه" أو "كما تُسمّي نفسها".

- لدى متحوّلي النوع الاجتماعي، قد يتطلّب اختلاف الهوية الجندرية عن نوعهم الاجتماعيّ الظاهر تغييراً في صيغة التذكير والتأنيث للتحدّث مع المتحوّلين أو عنهم. الطريقة المثلى للصحافيّ، ليعرف أيّ الصيغ والضمائر يستخدم في مادّته الصحفيّة، هي أن يسأل المتحوّلة أو المتحوّل عمّا يفضّلونه ويخترأونه. وإن تعدّر ذلك لسبب ما، تُستخدَم الصيغة التي تلائم الجندر الظاهر للمتحوّل/ة.

3.5. تركيز للمصطلحات والمفاهيم

أشار البحث الذي شخّص مواقف وتحولات الإعلام الفلسطينيّ من قضايا التعددية الجنسية والجندرية إلى الصعوبة التي يواجهها الصحافيّون في الإعلام المحليّ في استخدام المصطلحات أو الكلمات المناسبة للحديث عن هذه المواضيع. ما يدلّل على ذلك على نحو جليّ ملاحظة أكثر من حالة يُستخدَم فيها مصطلحان أو مفهومان في المادّة نفسها، أحدهما سلبياً والآخر إيجابياً، كذكر كلمة "شذوذ جنسي" ويليها بأسطر قليلة مصطلح "المثلية الجنسية". يشير ذلك إلى النقص الفعليّ في المعرفة الكافية حول المصطلحات المهنية، وأتباع منهج عشوائيّ في اللغة وسياسات التحرير.

استعرضنا في الجزء الثاني من الدليل مجموعة من المعلومات والتعريفات للمفاهيم والاصطلاحات الأساسية المستخدمة في قضايا التعددية الجنسية والجندرية، ممّا يزيل اللبس ويوضّح الفروق بين المصطلح والآخر، ونستتب هنا بعض الإرشادات حول استخدام المصطلحات والمفاهيم لتغطيات الصحفيّة للموضوع:

• من المهمّ التطرّق إلى المصطلحات التي يجب على الصحافيّ الابتعاد عنها؛ لما لها من معانٍ سلبية، وتأثير على مهنية وجودة المادّة. كذلك تستتب هذه المصطلحات آثاراً اجتماعية سلبية مناقضة للهدف الذي يُفترض للمادّة أن تبغية، ومنها:

- المصطلحات التي قد تشير إلى حالة مرضية، أو أيّ تشخيص طبّيّ معيّن لتجارب جنسية وجندرية مختلفة، فعلى سبيل المثال، القول إنّ "ثمة اضطراب في الهوية الجنسية" لا أساس له من الصحة؛ فالهوية الجنسية تختلف وتتنوّع من شخص إلى آخر لدينا، وبالتالي من الأجدر التأكّد من توجه الشخص وتجربته، سواء أكان مثليّ الجنس أو متحوّلاً أو غير ذلك من التجارب.

صندوق المصطلحات

المصطلح المخطوء فيه

المصطلح المخطوء فيه	البديل ⁸
شذوذ	تعددية جنسية و جندرية؛ مثلية جنسية
اضطراب في الهوية الجنسية	التحول الجنسي؛ ازدواج الجنس البيولوجي؛ تعددية جنسية و جندرية
يعاني من؛ مُصاب	يعيش تجارب؛ ذو توجه
حالات	توجهات؛ ميول؛ تجارب
لوطيّي/ حوّل	مثليّ الجنس
سحاقية	مثلية الجنس
خُنثى	مزدوج الجنس البيولوجي
متشبه بالنساء	مثليّ؛ متحوّلة؛ ذو تعابير جندرية خارجة عن السائد؛ كوير
مستنرجلة	مثلية؛ متحوّل؛ ذات تعابير جندرية خارجة عن السائد؛ كوير
سالِب / موجب	أدوار جنسية مختلفة
الترويج للمثلية	النشاط الجنسيّ؛ النشاط الكويريّي؛ تغطية قضايا التعددية الجنسية والجندرية
ظاهرة المثلية	الميول المثلية؛ التجارب الجنسية المتنوعة
توجّه/ت للمثلية؛ لجأت للمثلية	أفصح/ت عن ميوله؛ أظهر/ت ميوله؛ مرّت بتجربة جنسية جديدة
المجتمع المثليّ؛ مجتمع الميم؛ المثليات/المثليّون في فلسطين	أشخاص يعيشون تجارب جنسية و جندرية متنوعة؛ الحراك الجنسانيّ؛ الحراك الكويريّي
حياة مثلية	تجربة؛ نمط حياة خاصّ بالفرد؛ أسلوب معيشة

• نتيجة لهيمنة اللغة الإنجليزية على الإنتاج المعرفي والفكري في شتى المجالات، لأسباب متعدّدة ومعروفة لنا، تدرج مواضيع التعددية الجنسية والجندرية أيضًا ضمن ذلك؛ فقد تكون بعض المصطلحات مألوفة لدينا بالإنجليزية

8 من المهم التأكيد أنّ هذه البدائل متعدّدة وقد لا تشمل ما هو مذكور فقط، وكذلك تختلف استخداماتها وتتنوّع تبعًا للسياق أو الحالة.

أكثر ممّا بلغتنا الأمّ (العربية).

قد يختار بعض الكُتاب نقل بعض المصطلحات حرفيًا من الإنجليزية وتحويلها إلى العربية، وذلك كاستخدام "ترانسجندر" أو "إنترسكس" كما يُلَقَّظان في الأصل لكن بحروف عربيّة. تحمل هذه الكلمات المعاني والإبجازات نفسها مع فريانتها العربية، لكن لأننا في سعي دائم لتشكيل خطاب جنسانيّ أصيل، ولأنّ لغتنا العربية غنيّة وولّادة، يفضّل التركيز على المصطلحات العربية لتعريفها، بدلًا من تعزيز المصطلحات الإنجليزية، باستثناء تلك التي رسخت وتبنت كجزء من اللغة لدواعي الترجمة -نحو: "جندر" أو "كوير".

الكلمة بالإنجليزية

الكلمة العربية

كلامي/ ليزبيان	مثليّ/ مثلية
ترانس أو ترانس جندر	متحوّل/ متحوّلة/ متحوّلو النوع الاجتماعيّ/ متحوّلون جنسيًا
إنتر سكس	مزدوج الجنس البيولوجي
باي سيكشيوال	ثنائيّ الميول الجنسية

• يشكّل الأشخاص الذين يعيشون تجارب جنسية و جندرية مختلفة جزءًا من المجتمع، وبالتالي يتعرعون ويعيشون في نفس الميادين الاجتماعية الجندرية الفهيمية، أي قد يستدخلون نفس الأفكار والخرافات العنيفة، ويذوّتونها ويسقطونها على تجاربهم. وبالتالي قد يحدث أن يقوم أشخاص من هويات جنسية مختلفة هم أنفسهم باستخدام كلمات أو مصطلحات غير ملائمة وغير دقيقة. ينتقي الصحفيّ في هذه الحالة الكلمات المستخدمة، ويغيّرها بما يخدم هدف المادّة الصحفيّة ويحافظ على مصداقية وموضوعيّة العمل، أو -على الأقلّ- يعلّق على ما قيل من قِبَل الشخص ليدفع به إلى الحيّز الإيجابيّ والمهنيّ. مسؤوليّة الصحفيّ الكبيرة والسلطة التي يحملها هما اللتان تحتمان عليه الانتباه إلى تفاصيل كُهده، وأن يعاملها بجديّة والتزام.

3.6. قداخل مختلفة لتغطية قضايا التعددية الجنسية والجندرية

تناولنا من خلال الدليل أهقيّة تغطية قضايا التعددية الجنسية والجندرية وحضورها في الإعلام، والمسؤوليّة الكبيرة التي تقع على الصحفيّات والصحافيّين في هذا

مضاعفًا وأكثر تعقيدًا من قبل قوس التغيير المعنوية، وبالتالي تكون الحاجة إلى تسليط الضوء عليها أكبر. ومن القضايا اللدقة في هذا المجال: محاربة الغسيل الوردي الصهيوني⁹؛ تقاطعية النضالات؛ تحقيقات "العار"؛ الطبقة والهوية الجنسية-وغيرها.

المدخل الحقوقي: يمكن للصحافي أن يقارب موضوع التعددية الجنسية والجنسية كمسألة حقوقية تتعلق أساسًا بكرامة الإنسان وحريته. يمكن تأطير الموضوع بطرق مختلفة في هذا المجال، مع الحذر من عدم تحول الموضوع إلى مطالبات قانونية تقنية يعينها لمؤسسة القانون والدولة، والتركيز على رؤية حقوقية شمولية وواسعة، مع إمكانية تناول بعض القوانين وأثرها المباشر أو غير المباشر على الموضوع.

المدخل الأدبي أو الفني: من السهل نسبيًا طرح الموضوع بتناول أعمال أدبية وفنية تتمحور حول هذه القضايا أو ترتبط بها، أو حتى تتناول أعمالاً فنية وأدبية بصورة عاقبة بعين نقدية حساسة لقضايا التعددية الجنسية والجنسية. النصوص الأدبية، والرسومات، والكاريكاتور، وتغطية الإنتاج الفني الكويري - كل هذه تساعد في دفع هذه القضايا إلى واجهة النقاش.

المدخل العلمي والتاريخي: الإنتاج العلمي والبحثي حول الجنسية وقضايا التعددية الجنسية والجنسية كثيرة ومتعدد، وتناولها نقديًا ومنوعًا يثري الفارئ ويعقق معرفته بشأن هذه القضايا. وكذلك الأمر بشأن استعراض نماذج من التاريخ، ومن الحضارات المختلفة - بما فيه تاريخنا وحضارتنا -؛ فهو يتيح فهمًا أفضل وأعمق لهذه المواضيع.

المجال، إلا أنه مما يتّضح من خلال العمل في الميدان ما بين القوس والإعلام المحلي، تكمن الصعوبة في كثير من الأحيان في وجود الدافع المباشر أو المحرر لتغطية هذه القضايا وإنتاج موادّ حولها.

من المهم أن ندرك أنّ المبادرة الذاتية والشخصية من قبل الصحفيين هي الدافع الحقيقي لهذه التغطية في المقام الأول، فإنّ توافرت الرغبة في التأثير وخلق نقاش مجتمعي حول هذه القضايا، فلا حاجة إلى الصحفي عند ذلك لانتظار سبق صحفي أو مشبك إخباري لتغطية هذه المواضيع. أمّا إن ضُعب الأمر واحتاج الصحفي إلى طرف خيط يمسك من خلاله بالموضوع، أو نقطة انطلاق يبتدئ منها، فهناك العديد من الأبواب التي قد تشكّل فداخل للولوج إلى هذه المواضيع وتسلط الضوء عليها.

المدخل الجنساني: الهدف الأوسع من تناول هذه القضايا في النهاية هو بلورة خطاب ومشروع جنسانيّ تقدّميّ ومنفتح في المجتمع، وبالتالي من الممكن البدء بتغطية قضايا التعددية الجنسية والجنسية من منظور عام وواسع، على اعتبار أنه جزء من قضايا الجنسانية المختلفة والمتشعبة، مع حضور لقضايا التعددية الجنسية والجنسية ضمنياً وكامن، وفي ذات الوقت يكون غير متردد وإيجابياً.

لا تفصل قضايا التعددية الجنسية والجنسية، مثلًا، عن مُجمل قضايا العلاقات الجنسية والعاطفية، والتربية الجنسية، والصحة الجنسية، والدعم الأسري، وغيرها من المواضيع العاقبة.

مدخل النشاط المحلي: يعمل العشرات من الناشطين والمناضلين في فلسطين، يوميًا، في سبيل خلق مجتمع يحترم التعددية الجنسية والجنسية ويذوّت الاختلاف، ويعيد كلّ البعد عن جميع أشكال العنف والإقصاء. يشمل ذلك مجموعات وأفرادًا ومؤسّسات - وفي طليعتها القوس - يختلف نشاطهم ويتنوّع في كلّ فلسطين.

يملك الإعلام المحليّ الفرصة دائمًا لتناول هذه المواضيع في ضوء الأحداث والفعايلات والمحاولات المستمرة لتحقيق إنجازات في هذا المجال، على شكل أخبار أو تغطيات متنوّعة للنشاط الفلسطيني المعنويّ بالتعددية الجنسية والجنسية.

المدخل السياسي: قضايا التعددية الجنسية والجنسية في المجتمع هي قضايا سياسية في ضلها، محكومة بعلاقات القوة والسلطة في المجتمع، وبالتالي من الممكن تناول الموضوع في ضوء الصراعات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع، وأثرها على الموضوع بصورة عاقبة.

ويسبغ الوضع السياسيّ الاستثنائي في فلسطين على هذا الباب أهميّة خاصة، في ظلّ الواقع الاستعماريّ الذي نعيش فيه؛ وهو ما يتطلب نضالًا

9 للمزيد عن الغسيل الوردي، يمكن الاطلاع على مقال "إسرائيل وحملت الغسيل": الاستعمار بلونه الوردي" على موقع القوس.

خاتمة

لم يأت هذا الدليل إلى النور بين ليلة وضحاها، بل كان حصيلة سيرورة طويلة من العمل والبحث، سواء أكان ذلك في مضامين التعددية الجنسية والجنسانية، أم مع / في الإعلام. وكذلك لن يكون المحظة النهائية لعمل القوس في هذا المضمار، بل هو فاتحة لمرحلة جديدة من التفاعل والعمل، في كل ما سيُنشج عنه ويأتي به.

نعيد فنؤكّد، على نحو ما قمنا به من قبل مرارًا، أنّ الأبواب دائمة مفتوحة لسماع نقاشات أو آراء وتغذية راجعة على هذا العمل، بكلّ الطرق المتاحة. لقد بذلنا كلّ جهودنا أن يكون هذا الدليل صحفيًا مثريًا وفعّالًا، على المستويين المعرفي والعملية، وليس لنا في الختام سوى أن نعبر عن أملنا -كما يأمل الجميع- بتشكّل إعلام محليّ فلسطينيّ يرتقي بالمهنية ويحترم الحقوق والحريات.

ندعوكم بعد قراءة هذا الدليل أن تخطوا الخطوة الأولى بعد استفادتكم منه، وأن تُعدّوا موادّ صحفية في قضايا التعددية الجنسية والجنسانية داخل المجتمع الفلسطينيّ.

عن القوس

القوس للتعددية الجنسية والجنسانية والجنسانية في المجتمع الفلسطيني هو مجموعة من الناشطات والناشطين من المثليات، والمثليين، وثنائيي الميول الجنسية، ومتحولتي النوع الاجتماعي، والمتسايلين وأشخاص يعيشون توجهات جنسية وجنسانية مختلفة، وأصدقائهم. القوس هو حيز مفتوح وذو قاعدة شعبية واسعة يستوعب ويتلقى ويحتوي ويتفاعل ويُشرك في الجهود والطاقت التي تهدف إلى خلخلة أنظمة القمع الجنسي والجنسوي، وأدوات السيطرة على الجسد والجنسانية، من النظام الأبوي والرأسمالي إلى الاستعماري، وإعادة تشكيل علاقات القوة الناتجة عنها للمساهمة في خلق مجتمع يحوي توجهات جنسية وجنسانية متنوعة.



للتعددية الجنسية والجنسانية في المجتمع الفلسطيني
alQaws for Sexual & Gender Diversity in Palestinian Society

info@alqaws.org / www.alqaws.org



الراء الواردة هنا تعبر عن رأي الكاتب،
وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن